ENI CBCMED
Cooperating across borders in the Mediterranean

Project funded by the EUROPEAN UNION

REGIONE AUTÒNOMA DE SARDIGNA
REGIONE AUTONOMA DELLA SARDEGNA

ATHENA Research & Innovation Information Technologies
Sustainable Development Unit

LIVINGAGRO

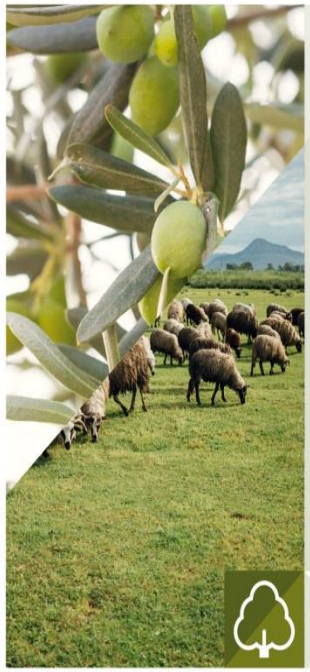

Course III
How to create an innovative business in the agri-food sector? Legal aspects

Asteris Pliakos,
Professor of EU Law, Athens University of Economic and Business
pliakos@aueb.gr

Forestas
Agenzia forestale regionale pro s'isviluppu de su territòriu e de s'ambiente de sa Sardigna
Agenzia forestale regionale per lo sviluppo del territorio e dell'ambiente della Sardegna
SardegnaForeste

Consiglio Nazionale delle Ricerche

NARC

LARI

CIHEAM
MAI CHANIA

ATM CONSULTING sas

ENI CBCMED
Cooperating across borders in the Mediterranean

Project funded by the EUROPEAN UNION

REGIONE AUTÒNOMA DE SARDIGNA
REGIONE AUTONOMA DELLA SARDEGNA

LIVINGAGRO

المقرر الثالث

كيفية إنشاء أعمال مبتكرة في قطاع الزراعة والأغذية ؟

<u>الجوانب القانونية</u>

أستيريس بلياكوس
أستاذ قانون الاتحاد الأوروبي، جامعة أثينا للاقتصاد والاعمال
pliakos@aueb.gr

Forestas
Agenzia forestale regionale pro s'isviluppu de su territòriu e de s'ambiente de sa Sardigna
Agenzia forestale regionale per lo sviluppo del territorio e dell'ambiente della Sardegna
SardegnaForeste

Consiglio Nazionale delle Ricerche

NARC
National Agricultural Research Center

LARI

CIHEAM
MAI CHANIA

ATM CONSULTING sas

أولا – المقدمة : (أ) الحاجة إلى العمل في قطاع الزراعة والأغذية

- يولي الناس اهتماما متزايدا للمسائل البيئية، والصحية، والاجتماعية والأخلاقية. يريد الناس طعامًا طازجًا وأقل معالجة ومصادره مستدامة. وهذا يتطلب استراتيجية تهدف إلى دعم المزارعين والصيادين وغيرهم من المشغلين في السلسلة الغذائية لاعتماد ممارسات مستدامة جديدة.
- لا تزال النظم الغذائية أحد المحركات الرئيسية لتغير المناخ والتدهور البيئي. هناك حاجة ملحة لتقليل الاعتماد على المبيدات الحشرية ومضادات الميكروبات، وتقليل التسميد الزائد، وزيادة الزراعة العضوية، وتحسين رفاهية الحيوان، وعكس فقدان التنوع البيولوجي. تنعكس هذه الحاجة في «أهداف التنمية المستدامة» للأمم المتحدة [وفي الصفقة الخضراء الأوروبية للاتحاد الأوروبي]
- على المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن أنظمة الأغذية والزراعة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ستوفر أغذيةذات قيمة غذائية عالية وبأسعار معقولة لسكان العالم المتزايدين، وتساعد في استعادة النظم البيئية الحيوية ويمكن أن تخلق قيمة اقتصادية جديدة تزيد عن 1.8 تريليون يورو بحلول عام 2030.
- المصدر: لجنة الأعمال والتنمية المستدامة (2017)، أعمال أفضل، عالم أفضل].
- يعد الانتقال إلى أنظمة غذائية مستدامة فرصة اقتصادية ضخمة ويخلق فرصًا إضافية للشركات الجديدة.

(ب) نحو نموذج جديد للأعمال التجارية الخضراء

- المبدأ العام: يجب أن تؤدي جميع الجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية دورها في تحقيق استدامة السلسلة الغذائية. يحتاج المزارعون والصيادون ومنتجو تربية الأحياء المائية إلى تغيير أساليب إنتاجهم بسرعة أكبر، والاستفادة على أفضل وجه من الحلول القائمة على الطبيعة والتكنولوجيا والرقمية والفضاء لتحقيق نتائج مناخية وبيئية أفضل، وزيادة المرونة المناخية وتقليل المدخلات واستخدامها على النحو الأمثل (مثل مبيدات الآفات والأسمدة).

أمثلة على النموذج الجديد للأعمال التجارية الخضراء:

1) عزل الكربون من قبل المزارعين والغابات. تساهم الممارسات الزراعية التي تزيل ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي في تحقيق هدف الحياد المناخي ويجب مكافأتها. قواعد االمصادقات الصارمة لإزالة الكربون في الزراعة والحراجة هي الخطوة الأولى لتمكين المدفوعات للمزارعين والغابات مقابل عزل الكربون الذي يوفرونه. يمكن أن تكون الشركات الخاصة مهتمة بشراء مثل هذه الشهادات لدعم العمل المناخي، وبالتالي توفير حافز إضافي (انظر البلاغ من اللجنة - خطة عمل الاقتصاد الدائري الجديدة لأوروبا أنظف وأكثر تنافسية، COM/2020/98النهائي).

نحو نموذج جديد للأعمال التجارية الخضراء

2) المصافي الحيوية المتقدمة. لا يزال الاقتصاد الحيوي الدائري يمثل إمكانات غير مستغلة إلى حد كبير للمزارعين وتعاونياتهم. على سبيل المثال، توفر المصافي الحيوية المتقدمة التي تنتج الأسمدة الحيوية وأعلاف البروتين والطاقة الحيوية والمواد الكيميائية الحيوية فرصًا للانتقال إلى اقتصاد أوروبي محايد مناخيًا وخلق وظائف جديدة في الإنتاج الأولي

3) إنتاج الغاز الحيوي. يجب على المزارعين اغتنام الفرص لخفض انبعاثات الميثان من الماشية من خلال تطوير إنتاج الطاقة المتجددة والاستثمار في أجهزة الهضم اللاهوائية لإنتاج الغاز الحيوي من النفايات الزراعية والمخلفات، مثل السماد الطبيعي. كما أن المزارع لديها القدرة على إنتاج الغاز الحيوي من مصادر أخرى للنفايات والمخلفات، مثل صناعة الأغذية والمشروبات ومياه الصرف الصحي والنفايات البلدية.

4) الألواح الشمسية. غالبًا ما تكون المنازل والحظائر الزراعية مثالية لوضع الألواح الشمسية ويجب إعطاء الأولوية لمثل هذه الاستثمارات في الخطط الاستراتيجية للأغذية الزراعية.

5) الاقتصاد الحيوي. يوفر نشر الاقتصاد الحيوي الدائري والمستدام للاتحاد الأوروبي فرصًا تجارية، على سبيل المثال مرتبطة باستخدام هدر الطعام. يلعب تغليف الأغذية دوراً رئيسياً في استدامة النظم الغذائية (مراجعة مواد الاتصال الغذائي لتحسين سلامة الأغذية والصحة العامة، من بين أمور أخرى عن طريق الحد من استخدام المواد الكيميائية الخطرة أو عن طريق دعم استخدام حلول التغليف المبتكرة والمستدامة.

نحو نموذج جديد للأعمال التجارية الخضراء

6) الممارسات التي تقلل من استخدام مبيدات الآفات. ويسهم استخدام المبيدات الكيميائية في الزراعة في تلوث التربة والمياه والهواء وفقدان التنوع البيولوجي ويمكن أن يضر بالنباتات والحشرات والطيور والثدييات والبرمائيات غير المستهدفة. يتعين على الدول (والشعوب) اتخاذ عدد من الخطوات:

1. التشجيع على زيادة استخدام الطرق البديلة الآمنة لحماية المحاصيل من الآفات والأمراض،) استخدام تقنيات التحكم البديلة، مثلالدورة الزراعية وإزالة الأعشابالطريقة الميكانيكية،
2. طرح مبيدات الآفات المحتوية على مواد بيولوجية نشطة في الأسواق،
3. تعزيز تقييم المخاطر البيئية لمبيدات الآفات
4. تقليل مدة عملية الترخيص بمبيدات الآفات من جانب الدول،
5. "تطبيق التسميد المتوازن والإدارة المستدامة للمغذيات،
6. إدارة النيتروجين والفوسفور بشكل أفضل طوال دورة حياتهما،
7. تطبيق تقنيات التسميد الدقيقة والممارسات الزراعية المستدامة، ولا سيما في المناطق الساخنة لتربية الماشية المكثفة،
8. إعادة تدوير النفايات العضوية إلى أسمدة متجددة.

نحو نموذج جديد للأعمال التجارية الخضراء

- 7) **الإنتاج الحيواني.**:للمساعدة على الحد من التأثير البيئي والمناخي للإنتاج الحيواني، وتجنب تسرب الكربون من خلال الواردات، ودعم الانتقال الجاري نحو تربية أكثر استدامة للماشية، ينبغي للدول أن تيسر طرح المواد المضافة إلى الأعلاف المستدامة والمبتكرة في الأسواق. من الضروري تقليل الاعتماد على مواد الأعلاف الحرجة (مثل فول الصويا المزروع على الأراضي التي أزيلت منها الغابات) عن طريق تعزيز البروتينات النباتية المزروعة وكذلك مواد الأعلاف البديلة مثل الحشرات ومخزونات الأعلاف البحرية (مثل الطحالب) والمنتجات الثانوية من الاقتصاد الحيوي (مثل نفايات الأسماك). [انظر الاتصال من اللجنة - اقتصاد أحيائي مستدام لأوروبا: تعزيز الصلة بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة COM/2018/673نهائي].
- 8) مقاومة مضادات الميكروبات (AMRالمرتبطة بالاستخدام المفرط وغير المناسب لمضادات الميكروبات في الرعاية الصحية الحيوانية والبشرية تؤدي إلى عدد كبير من الوفيات البشرية وتكاليف رعاية صحية كبيرة. لذلك ينبغي للدول أن تتخذ إجراءات لخفض إجمالي مبيعات مضادات الميكروبات للحيوانات المزروعة وتربية الأحياء المائية
- 9) يجب تعزيز الزراعة العضوية. لها تأثير إيجابي على التنوع البيولوجي، فهي تخلق فرص عمل وتجذب المزارعين الشباب. يدرك المستهلكون قيمتها. وينبغي للدول أن تحفز العرض والطلب على المنتجات العضوية. سيضمن ثقة المستهلك ويعزز الطلب من خلال حملات الترويج والمشتريات العامة الخضراء.

نحو نموذج جديد للأعمال التجارية الخضراء

10) حماية صحة النبات. يتطلب تحدي الاستدامة اتخاذ تدابير لحماية النباتات بشكل أفضل من الآفات والأمراض الناشئة، وللابتكار.وقد تلعب التقنيات المبتكرة الجديدة، بما في ذلك التكنولوجيا الأحيائية وتطوير المنتجات الأحيائية، دوراً في زيادة الاستدامة، شريطة أن تكون آمنة للمستهلكين والبيئة مع تحقيق منافع للمجتمع ككل.

يمكنها أيضًا تسريع عملية تقليل الاعتماد على مبيدات الآفات. نظرة واحدة على إمكانات التقنيات الجينية الجديدة لتحسين الاستدامة على طول سلسلة التوريد الغذائي. تعتمد النظم الغذائية المستدامة أيضًا على أمن البذور والتنوع.

يحتاج المزارعون إلى الحصول على مجموعة من البذور عالية الجودة لأنواع النباتات التي تتكيف مع ضغوط تغير المناخ.

وينبغي للدول أن تتخذ تدابير لتيسير تسجيل أصناف البذور، بما في ذلك الزراعة العضوية، ولضمان تيسير وصول الأصناف التقليدية والمكيفة محلياً إلى الأسواق.

نحو نموذج جديد للأعمال التجارية الخضراء

نتيجة عامة

أولا - ينبغي للدول أن تساعد المزارعين على تحسين أدائهم البيئي والمناخي من خلال ما يلي:

(أ) نموذج أكثر تركيزا على النتائج

(ب) تحسين استخدام البيانات والتحليلات

(ج) تحسين المعايير البيئية الإلزامية

(د) التدابير الطوعية الجديدة

(هـ) زيادة التركيز على الاستثمارات في التكنولوجيا الرقمية والممارسات الخضراء

ثانياً - ينبغي أن يدعم الإطار القانوني نموذج الأعمال التجارية الخضراء

الإطار القانوني

- تحتاج الوظيفة السليمة للأسواق إلى تعاريف مشتركة ومبادئ ومتطلبات عامة للنظم الغذائية والأغذية المستدامة. إلى جانب إصدار الشهادات ووضع العلامات على أداء استدامة المنتجات الغذائية، سيسمح الإطار للمشغلين بالاستفادة من الممارسات المستدامة وزيادة الاستدامة تدريجياً
- وهناك حاجة إلى قواعد لتسهيل طرح المواد المضافة إلى الأعلاف المستدامة والمبتكرة في السوق وتقليل الاعتماد على مواد الأعلاف الحيوية (مثل فول الصويا المزروع على الأراضي التي أزيلت منها الغابات) عن طريق تعزيز البروتينات النباتية وكذلك مواد الأعلاف البديلة مثل الحشرات ومخزونات الأعلاف البحرية (مثل الطحالب) والمنتجات الثانوية من الاقتصاد الحيوي (مثل نفايات الأسماك).
- هناك حاجة إلى قواعد للتصديق على عمليات إزالة الكربون بناءً على محاسبة قوية وشفافة للكربون ولرصد صحة عمليات إزالة الكربون والتحقق منها.
- هناك حاجة إلى قواعد لفرض الحد من مبيعات مضادات الميكروبات للحيوانات المستزرعة وتربية الأحياء المائية والترويج للمنتجات الطبية البيطرية المناسبة والأعلاف الطبية.
- هناك حاجة إلى قواعد لتعزيز اليقظة بشأن واردات النباتات والإشراف عليها في أراضي الدول من أجل التصديق على أن النباتات المستوردة آمنة للمستهلكين والبيئة مع تحقيق فوائد للمجتمع ككل.

- هناك حاجة إلى قواعد لتعزيز الاقتصاد الحيوي الدائري والمستدام، بما في ذلك استخدام نفايات الطعام، والطرق الجديدة لتعبئة الأغذية، والحلول باستخدام مواد صديقة للبيئة وقابلة لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، بالإضافة إلى تشريعات جديدة بشأن إعادة الاستخدام في الخدمات الغذائية للاستعاضة عن تغليف الأغذية وأدوات المائدة ذات الاستخدام الواحد بمنتجات قابلة لإعادة الاستخدام.
- هناك حاجة إلى قواعد لتحسين إطار عمل إدارة الشركات، بما في ذلك المطالبة بان تدمج صناعة الأغذية الاستدامة في استراتيجيات الشركات
- هناك حاجة إلى قواعد لوضع معايير إلزامية دنيا لشراء الأغذية المستدامة. سيساعد هذا المدن والمناطق والسلطات العامة على القيام بدورها من خلال الحصول على الغذاء المستدام للمدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة وسيعزز أيضًا أنظمة الزراعة المستدامة، مثل الزراعة العضوية. وستكون اللجنة مثالا يحتذى به وستعزز معايير الاستدامة في عقد تقديم الطعام لمقاصفها.
- هناك حاجة إلى قواعد لدمج فقدان الغذاء ومنع النفايات في سياسات أخرى. يؤدي سوء الفهم وإساءة استخدام تواريخ التسويق (التواريخ «الأفضل قبل») إلى إهدار الطعام. سيساعد إنشاء منصة حول خسائر الغذاء ونفايات الغذاء [مع توصيات] في إظهار الطريق إلى الأمام لجميع الجهات الفاعلة، على سبيل المثال التحقيق في خسائر الغذاء في مرحلة الإنتاج واستكشاف طرق لمنعها.

- وينبغي توضيح قواعد المنافسة من أجل دعم المنتجين الرئيسيين في المرحلة الانتقالية، والسماح للمبادرات الجماعية التي تعزز الاستدامة في سلاسل التوريد ومساعدة المزارعين والصيادين على تعزيز مكانتهم في سلسلة التوريد والحصول على حصة عادلة من القيمة المضافة للإنتاج المستدام [عن طريق تشجيع إمكانيات التعاون]
- هناك حاجة إلى قواعد لتحسين القواعد الزراعية التي تعزز وضع المزارعين (مثل منتجي المنتجات ذات المؤشرات الجغرافية) وتعاونياتهم ومنظمات المنتجين في سلسلة الإمدادات الغذائية، وتتضمن، وحيث يناسب ، معايير محددة للاستدامة.
- هناك حاجة إلى قواعد لعدم السماح بالممارسات التجارية غير العادلة [انظر التوجيه (الاتحاد الأوروبي) رقم 2019/633 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 17 أبريل 2019 بشأن الممارسات التجارية غير العادلة في العلاقات بين الشركات في سلسلة الإمداد الزراعي والغذائي (OJ L 111، 25.4.2019، ص 59).
- هناك حاجة إلى قواعد لتمكين المستهلكين من اتخاذ خيارات غذائية مستنيرة وصحية ومستدامة، من خلال فرض وضع العلامات الغذائية الإلزامية المنسقة أمام العبوة ومؤشرات المصدر. يجب على المرء أيضًا استكشاف طرق جديدة لتوفير المعلومات للمستهلكين من خلال وسائل أخرى بما في ذلك الرقمية، لتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات الغذائية

- الحوافز الضريبية يجب أيضًا ان تدفع الى الانتقال إلى نظام غذائي مستدام وتشجيع المستهلكين على اختيار أنظمة غذائية مستدامة وصحية. هناك حاجة إلى قواعد لاستخدام معدلات ضريبة القيمة المضافة، لتحقيق استخدام أكثر استهدافًا للمعدلات، على سبيل المثال لدعم الفاكهة والخضروات العضوية. وينبغي أن تهدف النظم الضريبية أيضاً إلى ضمان أن يعكس سعر الأغذية المختلفة تكاليفها الحقيقية من حيث استخدام الموارد الطبيعية المحدودة، والتلوث، وانبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من العوامل البيئية الخارجية.
- هناك حاجة إلى قواعد جديدة لتسهيل مكافحة الاحتيال الغذائي على طول سلسلة الإمدادات الغذائية. ويعرض الاحتيال الغذائي استدامة النظم الغذائية للخطر. إنه يخدع المستهلكين ويمنعهم من اتخاذ خيارات مستنيرة. إنه يقوض سلامة الأغذية والممارسات التجارية العادلة ومرونة أسواق الأغذية. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد اتباع سياسة عدم التسامح مطلقا مع الردع الفعال. يجب على السلطات توسيع نطاق معركتها ضد الاحتيال الغذائي لتحقيق تكافؤ الفرص للمشغلين وتعزيز قوى السيطرة. ومن الضروري اقتراح تدابير رادعة صارمة، وتحسين ضوابط الاستيراد، ودراسة إمكانية تعزيز قدرات السلطات المختصة في مجالي التنسيق والتحقيق.

- ومن الضروري وضع مدونة سلوك للممارسات التجارية والتسويقية المسؤولة مصحوبة بإطار للرصد. وسيجري وضع المدونة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ينبغي للسلطات المختصة أن تلتمس التزامات من شركات ومنظمات الأغذية لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الصحة والاستدامة، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي: إعادة صياغة المنتجات الغذائية بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية للنظم الغذائية الصحية والمستدامة ؛ والحد من تأثيرها البيئي واستهلاكها للطاقة عن طريق زيادة كفاءة استخدام الطاقة ؛ وتكييف استراتيجيات التسويق والإعلان مع مراعاة احتياجات أشد الفئات ضعفا ؛ ضمان ألا تقوض حملات أسعار الأغذية تصور المواطنين لقيمة الغذاء. على سبيل المثال، يجب تجنب الحملات التسويقية التي تعلن عن اللحوم بأسعار منخفضة للغاية. وإذا كان التقدم غير كاف، يجب أن تكون هذه الالتزامات إلزامية.
- هناك حاجة إلى قواعد لتسهيل التحول إلى أنظمة غذائية صحية وتحفيز إعادة صياغة المنتجات، بما في ذلك عن طريق وضع ملامح المغذيات لتقييد الترويج (من خلال التغذية أو الادعاءات الصحية) للأطعمة الغنية بالدهون والسكريات والملح.

1. لماذا اليوم أكثر من أي وقت مضى هناك حاجة للعمل في مجال الأغذية الزراعية ؟

لا تزال النظم الغذائية أحد المحركات الرئيسية لتغير المناخ والتدهور البيئي. هناك حاجة ملحة لتقليل الاعتماد على المبيدات الحشرية ومضادات الميكروبات، وتقليل الإخصاب الزائد، وزيادة الزراعة العضوية، وتحسين رفاهية الحيوان، وعكس فقدان التنوع البيولوجي. تنعكس هذه الحاجة في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)

2-ما هو نموذج الاعمال التجارية الخضراء ؟

يغطي المصطلح طرقًا جديدة وأكثر ملاءمة للبيئة لممارسة الأعمال التجارية. ينطوي نموذج الأعمال التجارية الخضراء على جملة أمور منها: إعادة تدوير المنتجات والمواد، والاستعاضة عن المواد السامة، والممارسات الكفؤة في استخدام الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، والالتزام القوي عموما بالاستدامة في ممارساتها التجارية.

3. ما هي أهم الأبعاد القانونية لنموذج الأعمال الخضراء ؟

(1) اعتماد التعاريف المشتركة والمبادئ والمتطلبات العامة للنظم الغذائية والأغذية المستدامة

(2) اعتماد عمليات إزالة الكربون، 3) تعزيز الاقتصاد البيولوجي الدائري والمستدام، بما في ذلك استخدام نفايات الطعام، والطرق الجديدة لتعبئة الأغذية، 4) توفير حوافز ضريبية تشجع المستهلكين على اختيار أنظمة غذائية مستدامة وصحية، 5) تحسين إطار إدارة الشركات، 6) إدماج فقدان الأغذية ومنع النفايات في سياسات أخرى.

التجارة والاتفاقات الدولية

وتستند التجارة الدولية إلى مبدأ الميزة النسبية.

تعريف الميزة النسبية: يتخصص بلد ما في إنتاج سلعة تتمتع فيها بميزة نسبية [.David Ricardo, 1817]بول كروغمان: التجارة الدولية تدور حول «تبادل مفيد للطرفين».

القانون الاقتصادي الدولي هو قانون العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول. وهي متجذرة في القانون الدولي العام. وهو يتناول العلاقات الاقتصادية الدولية التي تكون فيها الدولة هي الموضوع الرئيسي والفاعل.

ويستند القانون الدولي العام إلى مبدأ سيادة كل دولة على أراضيها واستبعاد التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وفي حين أن الدول ذات سيادة، فإنها متساوية أيضا. إن المساواة في السيادة تدين بالكثير للحربين العالميتين والنظام العالمي لما بعد الاستعمار.

والدولة هي الموضوع الرئيسي والعنصر الفاعل في العلاقات الدولية، وتتضمن مجموعة واسعة من المواضيع المتخصصة، بما في ذلك التجارة والاستثمار والتمويل والتنمية والمعونة وحقوق الإنسان والعمل والبيئة والضرائب.

مفهوم السيادة

ميثاق الأمم المتحدة. الفصل الأول - المقاصد والمبادئ. المادة 2: "تتصرف المنظمة وأعضاؤها، [...]، وفقا للمبادئ التالية.

1. وتقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

2. يفي جميع الأعضاء بحسن نية بالالتزامات التي يتعهدون بها وفقا لهذا الميثاق، بغية ضمان الحقوق والمزايا الناشئة عن العضوية لجميع الأعضاء.

3. يقوم جميع الأعضاء بتسوية منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا يتعرض فيه السلم والأمن الدوليان والعدالة للخطر.

4. يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

5. يقدم جميع الأعضاء إلى الأمم المتحدة كل مساعدة في أي عمل تتخذه وفقا لهذا الميثاق، ويمتنعون عن تقديم المساعدة إلى أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها إجراءات وقائية أو إنفاذية.

مبدأ السيادة الاقتصادية

"قرار الجمعية العامة 1803 (د-17) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1962،" السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ":

1. ويجب ممارسة حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية لصالح تنميتها الوطنية ورفاه شعب الدولة المعنية.

2. وينبغي أن يكون استكشاف هذه الموارد وتطويرها والتصرف فيها، فضلا عن استيراد رأس المال الأجنبي اللازم لهذه الأغراض، مطابقا للقواعد والشروط التي ترى الشعوب والأمم بحرية أنها ضرورية أومطلوبة فيما يتعلق بالإذن بهذه الأنشطة أو تقييدها أو حظرها.

3. وفي الحالات التي يمنح فيها الإذن، يخضع رأس المال المستورد والإيرادات المتأتية من رأس المال لشروطه، والتشريعات الوطنية السارية، والقانون الدولي. ويجب تقاسم الأرباح المتحققة بالنسب المتفق عليها بحرية، في كل حالة، بين المستثمرين والدولة المتلقية.

- 4. وتقوم التأميمات على أساس المنفعة العامة أو الأمن أو المصلحة الوطنية المعترف بها كمصالح فردية أو خاصة محضة، محلية كانت أم أجنبية. وفي هذه الحالات يدفع للمالك تعويض مناسب. وحيثما تثير مسألة التعويض جدلا، ينبغي، بناء على موافقة الدول ذات السيادة والأطراف المعنية الأخرى، تسوية النزاع عن طريق التحكيم أو الفصل الدولي.
- 5. يكون التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، سواء في شكل استثمارات رأسمالية عامة أو خاصة، أو تبادل السلع والخدمات، أو المساعدة التقنية، أو تبادل المعلومات العلمية، على نحو يعزز تنميتها الوطنية المستقلة ويستند إلى احترام سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية.
- 6. وتحترم اتفاقات الاستثمار الأجنبي المبرمة بحرية من قبل الدول ذات السيادة أو فيما بينها بحسن نية ؛ تحترم الدول والمنظمات الدولية بدقة وبضمير سيادة الشعوب والأمم على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا للميثاق والمبادئ الواردة في هذا القرار.

تم إنشاء الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في عام 1947 على أمل أن يتم استبداله قريبًا بوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تسمى منظمة التجارة الدولية (ITO).

على الرغم من أن ITOلم يتحقق أبدًا، فقد أثبت GATTنجاحًا ملحوظًا في تحرير التجارة العالمية على مدى العقود الخمسة التالية. بحلول أواخر الثمانينيات، كانت هناك دعوات إلى منظمة متعددة الأطراف أقوى لرصد التجارة وحل النزاعات التجارية.

منظمة التجارة العالمية هي خليفة الغات. بدأت عملياتها في 1 يناير 1995.

المبادئ الأساسية: (1) مبدأ عدم التمييز، وهو مبدأ أساسي توجد في جميع الفروع تقريبا، (2) يشمل مبدأ عدم التمييز أولاً مبدأ المعاملة الوطنية الأكثر رعاية ومبدأ المعاملة الوطنية. M.F.N.T.هو الالتزام بتوسيع أي ميزة يمنحها أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتسعى المعاملة الوطنية إلى ضمان ألا يعامل أعضاء منظمة التجارة العالمية المنتجات المستوردة معاملة أقل ملاءمة من المنتجات المحلية بمجرد دخول المنتجات في التجارة الداخلية.

الاستثناءات من قاعدة المعاملة الوطنية

وبالرغم من أن المعاملة الوطنية مبدأ أساسي بموجب اتفاق الغات، فإن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ينص على بعض الاستثناءات:

أ) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) للحكومات بشراء) 8:III1) المشتريات الحكومية. وتسمح المادة المنتجات المحلية على نحو تفضيلي، مما يجعل الشراء الحكومي استثناء واحدا من المبدأ.

ب) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بدفع) 8:III2) الإعانات المقدمة للمنتجين المحليين. وتسمح المادة الإعانات للمنتجين المحليين حصراً كاستثناء من قاعدة المعاملة الوطنية. غير أنه نظرا لأن الإعانات قد يكون لها أثر سلبي على التجارة، فإن الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية يفرض ضوابط صارمة على استخدامها.

3) شرط التمكين. وهو يسمح للبلدان المتقدمة النمو بالتمييز بين مختلف فئات الشركاء التجاريين (ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأقل البلدان نموا).

4) نظام الأفضليات المعمم. وتسمح الفقرة 2 (ج) للبلدان النامية بإبرام اتفاقات تجارية تفضيلية لا تستوفي المعايير الصارمة المنصوص عليها في المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة الإقليمية. فهو يسمح للبلدان النامية بالدخول في اتفاقات قد تكون غير متبادلة، أو تغطي نطاقا محدودا جدا من المنتجات.

تسوية المنازعات التجارية

- وقد وفر الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) سبيلا لحل المنازعات التجارية، وهو دور تعزز إلى حد كبير في إطار منظمة التجارة العالمية. والأعضاء ملتزمون بعدم اتخاذ إجراء انفرادي ضد الأعضاء الآخرين. وبدلاً من ذلك، من المتوقع أن يلتمسوا اللجوء من خلال نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية وأن يلتزموا بقواعدها ونتائجها. وجرى التشغيل الآلي لإجراءات تسوية المنازعات بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وتبسيطها بدرجة كبيرة، وتم تشديد الجدول الزمني.
- ويبدأ حل المنازعات بإجراء مشاورات ثنائية من خلال وساطة المدير العام أو «مساعيه الحميدة». إذا فشل ذلك، يتم إنشاء لجنة مستقلة لسماع النزاع. يقدم الفريق مشروع تقرير خاص إلى الأطراف للتعليق عليه، وبعد ذلك يجوز له تنقيح التقرير قبل إصداره إلى العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية. على عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكلاهما يستخدم التصويت المرجح، لكل عضو في منظمة التجارة العالمية صوت واحد فقط. غير أن معظم القرارات تتخذ بتوافق الآراء، كما في نظام الغات السابق. وما لم يقدم أحد الطرفين أو كلاهما إشعارا بالاستئناف أو ما لم يرفض أعضاء منظمة التجارة العالمية التقرير، فإنه يعتمد تلقائيا ويكون ملزما قانونا بعد 60 يوما. من المفترض أن تكتمل العملية في غضون تسعة أشهر، وإذا تم تقديم استئناف، فإن هيئة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية تستمع إلى أي ادعاء بالخطأ القانوني وتحكمه في غضون 60 يومًا. تُعتمد أحكام الاستئناف تلقائياً ما لم يكن هناك توافق في الآراء بين الأعضاء ضد القيام بذلك

تقييم اتفاق منظمة التجارة العالمية

- رابعا - التقييم العام
- وكانت وتيرة التكامل الاقتصادي الدولي عن طريق جولتي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التابعتين للغات ومنظمة التجارة العالمية أبطأ وأقل شمولا مما يفضله بعض الأعضاء. اقترح البعض أنه يجب أن يكون هناك تكامل إضافي بين المجموعات الفرعية للاقتصادات الأعضاء (المجاورة في كثير من الأحيان) - على سبيل المثال، تلك الأطراف في الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (التي حلت محلها اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، الموقعة في عام 2018) والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لأسباب سياسية أو عسكرية أو لأسباب أخرى.
- ابتداءً من أواخر التسعينيات، تعرضت منظمة التجارة العالمية لانتقادات شديدة. جادل معارضو العولمة الاقتصادية (مكافحة التلوث)، وخاصة أولئك الذين يعارضون القوة المتنامية للشركات متعددة الجنسيات، بأن منظمة التجارة العالمية تنتهك السيادة الوطنية وتعزز مصالح الشركات الكبيرة على حساب الشركات المحلية الأصغر التي تكافح من أجل التعامل مع المنافسة المستوردة. قاوم بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية، وخاصة البلدان النامية، محاولات اعتماد قواعد من شأنها أن تسمح بفرض عقوبات على البلدان التي فشلت في تلبية المعايير البيئية والعمالية الصارمة، بحجة أنها سترقى إلى مستوى الحمائية المستترة.

التجارة الدولية: المزايا والعيوب

المزايا:

1- ديفيد ريكاردو: سيتخصص بلد ما في إنتاج سلعة تتمتع فيها بميزة نسبية. 2- بول كروغمان: التجارة الدولية تدور حول «تبادل مفيد للطرفين». 3- البنك الدولي (2020): التجارة محرك للنمو يخلق فرص العمل ويقلل من الفقر ويزيد من الفرص الاقتصادية. لقد خرج أكثر من بليون شخص من دائرة الفقر بسبب النمو الاقتصادي المدعوم بالتجارة المفتوحة منذ عام 1990.

المساوئ:

1- أوجه عدم المساواة الناتجة عن تحرير التجارة (الجانب السلبي للعولمة (Thomas Piketty, Capital and Ideology, 2020). 2- جوزيف ستيجليتز: 1- الحكم غير عادل، مع امتلاك الولايات المتحدة للسلطة الحقيقية في صندوق النقد الدولي. 2- الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية هي صانعو القرار الحقيقيون. 3- يتجنب عدد من الشركات متعددة الجنسيات الفائقة الضرائب.

المشاكل الأكثر إلحاحًا في عصرنا:

1 - ما إذا كان ينبغي أن تتضمن اتفاقيات التجارة والاستثمار أحكامًا بشأن ظروف العمل والأجور، أو البيئة، أو الاستدامة، أو الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات، 2- كيف يمكن وضع حقوق الإنسان في صميم اتفاقيات التجارة والاستثمار

تقييم المفوضية الأوروبية

66 (2021) COMنهائي. [18.2.2021]. استعراض السياسات التجارية - سياسة تجارية مفتوحة ومستدامة وحازمة [المرفق، إصلاح منظمة التجارة العالمية: نحو نظام تجاري متعدد الأطراف مستدام وفعال]

لماذا منظمة التجارة العالمية مهمة ؟

منذ تأسيس النظام التجاري متعدد الأطراف في عام 1947، توسعت التجارة العالمية 300 ضعف، وتشكل اليوم أكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يدعم الوظائف والنمو والاستثمار في جميع أنحاء العالم. ويرجع ذلك جزئيًا إلى التخفيضات المتتالية في التعريفات التي تم التفاوض عليها من خلال النظام متعدد الأطراف: في عام 1947، تراوحت التعريفات المطبقة بين 20٪ و 30٪، واليوم، تبلغ التعريفات المطبقة في العالم حوالي 9٪ في المتوسط. ولكن هذا أيضًا بفضل الاستقرار الذي يوفره النظام.

لماذا تمر منظمة التجارة العالمية بأزمة ؟

تؤثر أزمة اليوم على الوظائف الثلاث لمنظمة التجارة العالمية: 1) فشلت المفاوضات في تحديث القواعد (مثل التجارة الرقمية أو الاستدامة) لأن (أ) من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بين 164 عضوا، و (ب) وثلثا الأعضاء [البلدان النامية] يطالبون بمعاملة خاصة وتفضيلية، (2)أصيب نظام تسوية المنازعات بالشلل فعليًا في نهاية عام 2019، بسبب منع الولايات المتحدة تعيينات أعضاء هيئة الاستئناف، 3) ورصد السياسات التجارية غير فعال (يعتبر عدم الشفافية بشأن التشريعات التجارية للأعضاء ومواضيع الممارسة مثل التدهور البيئي أو تغير المناخ أو العمل اللائق من المحرمات).

الحاجة الملحة إلى الإصلاح

[أدى فشل التقدم المحرز في مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى تحويل الاهتمام إلى الاتفاقات التجارية الثنائية].

1) الهدف: معالجة أكثر المشاكل إلحاحا التي يواجهها الأعضاء: الانتعاش الاقتصادي والتنمية، الخالية من التشوهات التنافسية، فضلا عن الاستدامة البيئية والاجتماعية كجزء من الانتقال الأخضر للاقتصادات، وتمشيا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة («أهداف التنمية المستدامة»)، التي التزم بها جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

2) تدابير بناء الثقة. ومن شأن اختتام المفاوضات المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك أن يشكل خطوة هامة نحو تعزيز مساهمة منظمة التجارة العالمية في تحقيق الاستدامة. ولا يكتسي هذا الاتفاق أهمية بوصفه أول اتفاق متعدد الأطراف منذ سنوات فحسب، بل أيضا بوصفه أول اتفاق يركز على تنفيذ هدف من أهداف التنمية المستدامة.

3) قضايا التجارة والبيئة: سيدعم الاتحاد الأوروبي في المناقشات الدولية بشأن قضايا التجارة والبيئة تفسيراً لأحكام منظمة التجارة العالمية ذات الصلة التي تعترف بحق الأعضاء في تقديم استجابات فعالة للتحديات البيئية العالمية، ولا سيما تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي (تبادل المعلومات وتحليلها كخطوة أولى لوضع ضوابط بشأن إعانات الوقود الأحفوري ؛ وتخضير المعونة للتجارة ؛ وتعزيز الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية الذي يتناول قضايا التجارة والبيئة).

الحاجة الملحة إلى الإصلاح الثاني

4) مواصلة إدماج البعد الاجتماعي للعولمة في أعمال منظمة التجارة العالمية. كما تضطلع منظمة التجارة العالمية بدور في المساعدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل اللائق والمساواة بين الجنسين. وينبغي لها أن تعزز التحليل وتبادل الخبرات بشأن الكيفية التي يمكن بها للسياسات التجارية أن تسهم في التنمية الاجتماعية. ويمكن دعم هذا الإجراء من خلال مزيد من التعاون الفعال بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

5) الحاجة إلى نهج استشرافي للمعاملة الخاصة والتفضيلية (.(SDTويتمثل أحد الأهداف التأسيسية لمنظمة التجارة العالمية في ضمان حصول البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، على حصة من فوائد التجارة الدولية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية. كما تتطلب استعادة مصداقية منظمة التجارة العالمية كمحفل تفاوضي نهجاً جديداً إزاء المعاملة الخاصة والتفاضلية. وينبغي أن يجمع هذا النهج بين تركيز أكثر استهدافاً على كيفية دعم الاندماج في النظام التجاري، إلى جانب زيادة التمييز بين البلدان النامية، استناداً إلى الاحتياجات المحددة. وسيدعم الاتحاد الأوروبي بقوة أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تستجيب بفعالية لقيود قدرات الغالبية العظمى من البلدان النامية. نظرًا لثقلها في النظام، يجب على الصين أن تكون قدوة وألا تطالب بـ SDTفي أي مفاوضات جارية.

6) استعادة نظام ملزم لتسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية مع إصلاح هيئة الاستئناف.

الحاجة الملحة إلى الإصلاح الثالث

7) نحو وظيفة تفاوضية أكثر فعالية. وينبغي أن تكون الأولوية لتحديث قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، وتيسير الاستثمار، والتنظيم المحلي للخدمات، ودور الدولة في الاقتصاد، بما في ذلك الإعانات. والمؤسسات المملوكة للدولة هي، في عدد من البلدان، أداة تؤثر الدولة من خلالها تأثيرا حاسما على الاقتصاد، وأحيانا تكون لها آثار مشوهة للسوق. ومع ذلك، فإن أهمية الشركات المملوكة للدولة لا تتوافق بعد مع الضوابط الكافية لالتقاط أي سلوك مشوه للسوق. وينبغي أن تركز القواعد الدولية الجديدة للشركات المملوكة للدولة على سلوك الشركات المملوكة للدولة في أنشطتها التجارية، تماشياً مع الضوابط المتفق عليها بالفعل في العديد من اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار.

8) معالجة الاختلالات بين التزامات الأعضاء بالوصول إلى الأسواق. لم يتم تحديث الالتزامات بالوصول إلى الأسواق منذ اختتام جولة أوروغواي وهي منفصلة بشكل متزايد عن الحقائق الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. والهيكل الحالي لالتزامات منظمة التجارة العالمية بالوصول إلى الأسواق في مجال السلع والخدمات لا يتوافق مع المستوى الفعلي للانفتاح في العديد من البلدان ولا يعكس التغيرات الكبيرة في وزن بعض الدول التجارية الرئيسية في الاقتصاد العالمي (مثل الصين). وينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي لأي جهد لإصلاح منظمة التجارة العالمية على تحديث القواعد المتعلقة بالحياد التنافسي: الإعانات، والشركات المملوكة للدولة، وعمليات النقل القسري للتكنولوجيا، والتنظيم المحلي.

الحاجة الملحة إلى الإصلاح الرابع

9) مساهمة الزراعة. ولا تزال الزراعة تشكل اهتماماً هاماً - بل أساسياً - لكثير من أعضاء منظمة التجارة العالمية، كما أن عدم إحراز تقدم قد يؤثر سلباً على جدول أعمال إصلاح منظمة التجارة العالمية الأوسع نطاقاً. قام الاتحاد الأوروبي بإصلاح سياسته الزراعية على مدى السنوات 30 الماضية، والابتعاد عن الدعم المشوه للتجارة إلى الدعم غير المشوه للتجارة. ولم يقم أعضاء آخرون في منظمة التجارة العالمية بعد بإجراء إصلاحات مماثلة. ويبدو أن إحياء المفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق الزراعية، سواء فيما يتعلق بالتخفيضات التعريفية أو غيرها من العناصر، غير مرجح في الوقت الراهن. وهذه تشكل جزءا من مجموعة أوسع نطاقا من المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، بما في ذلك السلع الصناعية، حيث يبدو أن شروط التوازن غير موجودة. سيركز الاتحاد الأوروبي على قيود التصدير وتحسين الشفافية. وأخيرا، هناك حاجة إلى تعميم جوانب الاستدامة البيئية في المفاوضات الزراعية تمشيا مع ضرورة الانتقال الأخضر للاقتصادات.

10) تعزيز مهام الرصد والتداول التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية. ويؤدي العمل في المجالس واللجان العادية لمنظمة التجارة العالمية دوراً أساسياً في صون النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، بوسائل منها القيام بأعمال تقنية يومية، ورصد السياسات التجارية للأعضاء، ومعالجة الشواغل التجارية، وإعطاء الأعضاء مكاناً للتداول بشأن التطورات التجارية. ومن المؤسف أن عددا من الإجراءات غير الفعالة والثغرات في الامتثال لالتزامات الشفافية وانعدام الثقة على نطاق واسع كثيرا ما تجعل المشاركة الفعالة أمرا صعبا. قدم الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة واليابان وأعضاء آخرين اقتراحًا بشأن تحسين الشفافية والامتثال لالتزامات الإخطار في مجال التجارة في السلع، لا سيما في مجالات محددة، مثل الزراعة.

الاتفاقات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية

في 6 يوليو 2023، توصل الاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرون في منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق تاريخي لتسهيل الاستثمار ودعم التنمية (اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية - .(IFD

ويستجيب اتفاق الصندوق للتحديات اليومية الملموسة للاستثمارات الجديدة، ولا سيما في البلدان النامية، بجعل القواعد شفافة، وتبسيط إجراءات الاستثمار، وتحسين العلاقة بين المستثمرين والإدارات. ستعزز الاتفاقية الجديدة التنمية في البلدان الفقيرة

وبناء على مبادرة البيان المشترك بشأن التنظيم المحلي للخدمات في 2021 والاتفاق المتعدد الأطراف بشأن إعانات مصائد الأسماك في 2022، يبرهن اتفاق الصندوق الدولي للتنمية على أن منظمة التجارة العالمية أصبحت مناسبة للغرض المتمثل في التصدي للتحديات الاقتصادية وتحديات التنمية المستدامة الأوسع نطاقا في القرن الحادي والعشرين.

(ج) الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية [جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة]

الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة هو اتفاق قانوني دولي بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وتدير منظمة التجارة العالمية الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

وإعلان الدوحة هو بيان صادر عن منظمة التجارة العالمية يوضح نطاق الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ويذكر على سبيل المثال أن الاتفاق يمكن وينبغي تفسيره في ضوء الهدف "المتمثل في تعزيز حصول الجميع على الأدوية.

"وخلافا للاتفاقات الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية، فإن لجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة آلية إنفاذ قوية. ويمكن تأديب الدول من خلال آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

الحماية

يتطلب اتفاق تريبس من الدول الأعضاء توفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية. على سبيل المثال، بموجب اتفاق تريبس:

1) يجب أن تمتد شروط حقوق التأليف والنشر 50 عامًا على الأقل، ما لم تستند إلى عمر المؤلف. (المادتان 12 و14)

2) يجب منح حقوق التأليف والنشر تلقائيا، وليس على أساس أي «إجراء شكلي»، مثل التسجيلات، على النحو المحدد في اتفاقية برن. (المادة 9)

3) يجب اعتبار برامج الكمبيوتر «أعمالًا أدبية» بموجب قانون حقوق النشر والحصول على نفس شروط الحماية.

4) يجب منح براءات الاختراع «للاختراعات» في جميع «ميادين التكنولوجيا» شريطة أن تستوفي جميع متطلبات إمكانية الحصول على براءة الاختراع الأخرى (على الرغم من السماح باستثناءات لمصالح عامة معينة (المادتان 27,2 27,3) [9] ويجب أن تكون قابلة للإنفاذ لمدة 20 سنوات على الأقل (المادة 33).

5) يجب أن تكون الاستثناءات من الحقوق الحصرية محدودة، شريطة ألا يتعارض الاستغلال العادي للعمل (المادة 13) والاستغلال العادي لبراءة الاختراع (المادة 30).

6) لا يسمح بأي مساس غير معقول بالمصالح المشروعة لأصحاب الحق في برامج الحاسوب وبراءات الاختراع.

7) يجب أن تؤخذ المصالح المشروعة للأطراف الثالثة في الاعتبار من خلال حقوق براءة الاختراع (المادة 30).

8) وفي كل ولاية، لا يجوز أن تقدم قوانين الملكية الفكرية أي مزايا للمواطنين المحليين لا تتاح لمواطني الدول الأخرى الموقعة على اتفاق تريبس بموجب مبدأ المعاملة الوطنية (مع بعض الاستثناءات المحدودة، المادتان 3 5).

9) TRIPSلديها أيضًا بند الدولة الأكثر تفضيلاً.

البرمجيات وقواعد البيانات

ويتضمن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بالإحالة، الأحكام:

(أ) المتعلقة بحقوق التأليف والنشر من اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية (المادة 9)

(ب) الأحكام الموضوعية لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (المادة 2-1). ويشير الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تحديداً إلى أن البرامجيات وقواعد البيانات محمية بحقوق التأليف والنشر، رهناً بشرط الأصالة (المادة 10).

التنفيذ في البلدان النامية:

وتنطبق الالتزامات بموجب اتفاق تريبس بالتساوي على جميع الدول الأعضاء ؛ بيد أنه يسمح للبلدان النامية بوقت إضافي لتنفيذ التغييرات المنطبقة على قوانينها الوطنية، وفقا لمستوى تنميتها. ولذلك قيل إن معيار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الذي يطالب جميع البلدان بإنشاء نظم صارمة للملكية الفكرية سيضر بتنمية البلدان الفقيرة. وقد قيل إن استخدام المرونة المتاحة في اتفاق تريبس لتشريع أضعف قوانين الملكية الفكرية الممكنة يخدم المصلحة الاستراتيجية لمعظم البلدان المتخلفة إن لم يكن جميعها.

تقييم الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

وخلص تقرير صدر في عام 2005 إلى أن العديد من البلدان النامية لم تدرج في تشريعاتها أوجه المرونة المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (الترخيص الإلزامي، والاستيراد الموازي، والقيود المفروضة على حماية البيانات، واستخدام البحوث الواسعة النطاق والاستثناءات الأخرى من إمكانية الحصول على براءات الاختراع، وما إلى ذلك) بالقدر المأذون به بموجب الدوحة.

ويرجع ذلك على الأرجح إلى الافتقار إلى الخبرة القانونية والتقنية اللازمة لصياغة تشريعات تنفذ أوجه المرونة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى قيام البلدان النامية بنسخ تشريعات الملكية الفكرية الخاصة بالبلدان المتقدمة مباشرة أو الاعتماد على المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، انخرطت دول عديدة في اتفاقات ثنائية لاعتماد معيار أعلى للحماية. يمكن أن تتخذ مجموعة المعايير هذه، ، أشكالًا عديدة: 1) إنشاء قوانين مكافحة الالتفاف لحماية أنظمة إدارة الحقوق الرقمية. TRIPS-Plusأو TRIPS + المعروفة باسم وقد تحقق ذلك من خلال معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 1996 المتعلقة بحقوق التأليف والنشر ومعاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية المتعلقة بالأداء والصوت. 2) قيود أكثر صرامة على التراخيص الإجبارية لبراءات الاختراع. 3) إنفاذ براءات الاختراع بشكل أكثر صرامة. وقد لوحظ هذا الجهد على نطاق أوسع في المقترحات المتعلقة بقواعد المنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتحاد الأوروبي بشأن إنفاذ الملكية الفكرية. كان توجيه الاتحاد الأوروبي لحقوق النشر لعام 2001 هو تنفيذ معاهدة حقوق النشر لعام 1996 للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الاتفاقات الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى وصكوك الاتحاد الأوروبي التي تشكل وتوجه الملكية الفكرية. ومع ذلك، فإن قلة قليلة منها لها تأثير يتجاوز الولاية القضائية الخاصة بالبلد الذي تمنح فيه. وهذا يعني أنه يجب على منتجي الملكية الفكرية تسجيل حقوقهم في كل ولاية قضائية يلتمسون فيها الحماية. وتخفف هذه العملية المرهقة في بعض الحالات باتفاقات دولية تسمح بتقديم طلب واحد ثم النظر فيه في عدد من البلدان المحددة. فعلى سبيل المثال، توفر معاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع (1970) آلية من هذا القبيل لبراءات الاختراع، هي اتفاق مدريد المتعلق بالتسجيل الدولي للعلامات. (1891) وبروتوكول مدريد (1989) يقدمان نظاما غير معادل للعلامات التجارية واتفاق لاهاي المتعلق بإيداع التصاميم الصناعية (1925) بإيداع طلب تصميم واحد يعترف به في جميع البلدان الموقعة على الاتفاق. غير أنه في كل حالة، يتم الحصول على الحقوق الوطنية في نهاية المطاف، ولا يمكن الاحتجاج بإجراءات التعدي والإنفاذ إلا في المحاكم المحلية لفرادى الدول.

وفي سياق حقوق التأليف والنشر، تضمن البلدان الموقعة على اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية (1886) والاتفاقية العالمية لحقوق التأليف والنشر (1952) الاعتراف المتبادل بحقوق التأليف والنشر لمواطني الدول الموقعة.

ما هي الملكية الفكرية ؟

التعريف:

تشير الملكية الفكرية (IP) لى إبداعات العقل، مثل الاختراعات ؛ والأعمال الأدبية والفنية ؛ والتصاميم ؛ والرموز والأسماء والصور المستخدمة في التجارة. ويحمي القانون الملكية الفكرية (براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية). تمكن IP الأشخاص من كسب فائدة مالية مما يخترعونه أو يخلقونه. من خلال تحقيق التوازن الصحيح بين مصالح المبتكرين والمصلحة العامة الأوسع، يهدف نظام الملكية الفكرية إلى تعزيز بيئة يمكن أن يزدهر فيها الإبداع والابتكار.

مثال: االمؤشر الجغرافي GI

المؤشر الجغرافي (GI) هو علامة تستخدم على المنتجات التي لها أصل جغرافي محدد وتمتلك صفات أو سمعة ترجع إلى ذلك المنشأ. من أجل العمل كمؤشر جغرافي، يجب أن تحدد اللافتة المنتج على أنه منشأ في مكان معين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون صفات المنتج أو خصائصه أو سمعته راجعة أساسًا إلى مكان المنشأ. وبما أن الصفات تعتمد على المكان الجغرافي للإنتاج، فهناك صلة واضحة بين المنتج ومكان إنتاجه الأصلي.

ما هي الحقوق التي توفرها الإشارة الجغرافية ؟ ويمكن حق الإشارة الجغرافية أولئك الذين لهم الحق في استخدام الإشارة لمنع استخدامه من قبل طرف ثالث لا يتفق منتجه مع المعايير المنطبقة.

ما هو الفرق بين المؤشر الجغرافي والعلامة التجارية ؟ تحدد المؤشرات الجغرافية سلعة مصدرها مكان معين. على النقيض من ذلك، تحدد العلامة التجارية سلعة أو خدمة على أنها منشأ شركة معينة.

الأسئلة والأجوبة

1. كيف يحمي مبدأ السيادة الاقتصادية لكل دولة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ؟

تتخذ القرارات بتوافق الآراء ويقبل مبدأ عدم التمييز الاستثناءات لصالح البلدان النامية

2. ما هي مساهمة منظمة التجارة العالمية في التجارة ؟

منذ تأسيس النظام التجاري متعدد الأطراف في عام 1947، توسعت التجارة العالمية 300 ضعف، وتشكل اليوم أكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يدعم الوظائف والنمو والاستثمار في جميع أنحاء العالم.

3. ما هو النقد الموجه لمنظمة التجارة العالمية ؟

1) خلق أوجه عدم المساواة الناتجة عن تحرير التجارة. (2) الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية هي صانعو القرار الحقيقيون. 3) عدم التوازن بين التزامات الأعضاء بالوصول إلى الأسواق، 4) لا يوجد حياد تنافسي (الإعانات، التكنولوجيا القسرية، التنظيم المحلي. علاوة على ذلك. 5) عدم إدماج البعد الاجتماعي للعولمة في أعمال منظمة التجارة العالمية.

4. ما هي مساهمة اتفاق تريبس في حماية حقوق الملكية الفكرية ؟ وخلافا للاتفاقات الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية، فإن لجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة آلية إنفاذ قوية. ويمكن تأديب الدول من خلال آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي

المادة 21 من معاهدة الاتحاد الأوروبي: يسترشد الاتحاد في عمله على الساحة الدولية بالمبادئ التي ألهمت إنشائه وتطوره وتوسيعه، والتي يسعى إلى النهوض بها في العالم الأوسع: الديمقراطية، وسيادة القانون، وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، واحترام كرامة الإنسان، ومبادئ المساواة والتضامن، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. يسعى الاتحاد إلى تطوير العلاقات وبناء الشراكات مع البلدان الثالثة والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو العالمية التي تشترك في نفس المبادئ. وستعزز الحلول المتعددة الأطراف للمشاكل المشتركة، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة.

(أ) سياسات الاتحاد الأوروبي فوق الوطنية

الجزء الخامس من TFEU: الإجراء الخارجي للاتحاد الأوروبي

المادة 206. [السياسة التجارية المشتركة]. وبإنشاء اتحاد جمركي وفقا للمواد من 28 إلى 32، يسهم الاتحاد، من أجل المصلحة المشتركة، في التنمية المتناسقة للتجارة العالمية، والإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على التجارة الدولية وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيض الحواجز الجمركية وغيرها من الحواجز.

المادة 208. [التعاون الإنمائي]. وتهدف سياسة الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي في المقام الأول إلى الحد من الفقر والقضاء عليه في الأجل الطويل.

المادة 212 - [المساعدة المالية]. يتعين على الاتحاد الأوروبي تنفيذ تدابير التعاون الاقتصادي والمالي والتقني، بما في ذلك المساعدة المالية.

المادة 214. [المعونة الإنسانية]. يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة والإغاثة والحماية المخصصتين للأشخاص في البلدان الثالثة ضحايا الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.

المادة 215 - [التدابير التقييدية]. يمكن للاتحاد الأوروبي مقاطعة أو تقليص العلاقات الاقتصادية والمالية مع دولة ثالثة. وفي إطار هذا القرار، يجوز للمجلس أن يعتمد تدابير تقييدية ضد الأشخاص الطبيعيين أو الجماعات الاعتبارية أو الكيانات من غير الدول

الاتفاقات الدولية ومبدأ السيادة

المادة 216. 1- يجوز للاتحاد أن يبرم اتفاقاً مع بلد أو أكثر من البلدان الثالثة أو المنظمات الدولية عندما تنص المعاهدات على ذلك أو حيثما يكون إبرام اتفاق ضرورياً لتحقيق ذلك، في إطار سياسات الاتحاد، أحد الأهداف المشار إليها في المعاهدات، أو منصوص عليه في قانون ملزم قانونا للاتحاد أو من المرجح أن يؤثر على القواعد المشتركة أو يغير نطاقها

. 2. الاتفاقات التي أبرمها الاتحاد ملزمة لمؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء فيه.

المادة 217. ويجوز للاتحاد أن يبرم مع واحد أو أكثر من البلدان الثالثة أو المنظمات الدولية اتفاقات لإنشاء رابطة تنطوي على حقوق والتزامات متبادلة، وإجراءات مشتركة وإجراءات خاصة.

(ب) سياسة الجوار الأوروبية

تحكم سياسة الجوار الأوروبي ((ENPعلاقات الاتحاد الأوروبي مع 16 من أقرب جيران الاتحاد الأوروبي في الشرق والجنوب. إلى الجنوب: الأردن وإسرائيل وتونس والجزائر وسوريا وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. إلى الشرق: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا.

تم إطلاق ENPفي عام 2003 وتم تطويره طوال عام 2004، بهدف تجنب ظهور خطوط فاصلة جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، وبدلاً من ذلك تعزيز ازدهار واستقرار وأمن الجميع. وهو يستند إلى قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

تمت مراجعة ENPفي عام 2011، بعد انتفاضات «الربيع العربي»، ومرة أخرى في عام 2015. وفي هذا الصدد، نُشر في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بلاغ مشترك يحدد الخطوط الرئيسية لاستعراض الخطة الوطنية الجديدة. وعلاوة على ذلك، تركز الخطة المنقحة بشدة على مبدأين: نهج متباين، لاحترام التطلعات المختلفة لشركائنا والاستجابة لمصالح الاتحاد الأوروبي ومصالح شركائنا على نحو أفضل ؛ وزيادة ملكية البلدان الشريكة والدول الأعضاء.

(ج) أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (» - (NDICIأوروبا العالمية» للفترة 2021-2027

صك الجوار والتنمية والتعاون الدولي (» - (NDICIأوروبا العالمية» للفترة 2021-2027. بهذا القرار، سيكون الاتحاد الأوروبي قادرًا على استخدام 79.5€ مليار في الأسعار الحالية لتعزيز الانتعاش العالمي على مدى السنوات السبع المقبلة. وسيستخدم هذا الظرف في الشراكات الدولية بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ والديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان والسلام والأمن في البلدان المجاورة لنا وخارجها.

ستدعم الأداة الجديدة بشكل خاص البلدان الأكثر احتياجًا للتغلب على التحديات الإنمائية طويلة الأجل وستسهم في تحقيق الالتزامات والأهداف الدولية التي وافق عليها الاتحاد، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 واتفاق باريس. وهو يدمج العديد من أدوات التمويل الخارجي الحالية في إطار ميزانية الاتحاد الأوروبي. كما توحد NDICI-Global Europeالمنح والمزج والضمانات، مما سيسمح للاتحاد الأوروبي بتعزيز الاستثمار العام والخاص في جميع أنحاء العالم لدعم التنمية المستدامة. سيتم دعم الاستثمار بضمان عمل خارجي بقيمة 53.4€ مليار، والذي سيغطي أيضًا غرب البلقان.

اللائحة 2021/947 المنشئة لصك الجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا العالمية

الأساس القانوني للائحة: 1) المادة 209 من الاتحاد الأوروبي التي تتناول سياسة الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي (برامج التعاون المتعددة السنوات مع البلدان النامية أو البرامج ذات النهج المواضيعي - أي اتفاق مع بلدان ثالثة يساعد على تحقيق الأهداف المشار إليها في المادة 21 من معاهدة الاتحاد الأوروبي - مساهمة مصرف الاستثمار الأوروبي)، و 2) المادة 212 من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الاقتصادية والمالية والتقنية، بما في ذلك المساعدة المالية.

تحدد اللائحة أهداف الصك، وميزانية الفترة من 2021 إلى 2027، وأشكال تمويل الاتحاد وقواعد توفير هذا التمويل.

المادة 1، الموضوع: تشكل اتفاقات الشراكة، واتفاقات الشراكة والتعاون، والاتفاقات المتعددة الأطراف التي يكون الاتحاد طرفا فيها، والاتفاقات الأخرى التي تنشئ علاقة ملزمة قانونا بين الاتحاد والبلدان الشريكة، الإطار العام للسياسة العامة لتنفيذ الصك (المادة 7، إطار السياسة العامة)

البلدان ومجالات التعاون (المرفقات 1-2)

البلدان (من بين بلدان أخرى): الأردن، أرمينيا، أذربيجان، إسرائيل، بيلاروس، تونس، تونس، جورجيا، الجزائر، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب.

مجالات التعاون ضمن مجالات أخرى: (1) بناء قدرة الدول والمجتمعات والمجتمعات المحلية والأفراد على مواجهة الضغوط والصدمات السياسية والاقتصادية والبيئية والغذائية والديمغرافية والمجتمعية والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان والأزمات الصحية بما في ذلك الأوبئة

(2) دعم الزراعة المستدامة والحراج ومصائد الأسماك لزيادة الأمن الغذائي وخلق الفرص الاقتصادية وفرص العمل

3)) تعزيز التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والبحوث، ولا سيما معالجة التغيرات المتصلة بالفقر والتغيرات المجتمعية، والبيانات المفتوحة، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والابتكار، مع منع ظاهرة هجرة الأدمغة

4) تطوير و/أو تعزيز النمو المستدام الأخضر والأزرق والاقتصاد الدائري في جميع القطاعات الاقتصادية .

5) تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة بيئيا، بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية والتنوع البيولوجي، فضلا عن تعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز المرونة البيئية والاجتماعية والنظم الإيكولوجية الصحية، مع الاستفادة من فوائد الاتفاقات التجارية القائمة مع الاتحاد من أجل التنمية المستدامة

أسئلة وأجوبة

1. ما هي الأهداف الرئيسية للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي ؟

1) حماية الديمقراطية، وسيادة القانون، وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، واحترام كرامة الإنسان، ومبادئ المساواة والتضامن، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

2) الإسهام، من أجل المصلحة المشتركة، في التنمية المنسجمة للتجارة العالمية،

2. إذا تعارضت سياسة الاتحاد الأوروبي مع منظمات التجارة الدولية، فهل لها الأسبقية ؟ يسود قانون الاتحاد الأوروبي الأساسي، أي معاهدات الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي. ولكن ليس القانون الثانوي للاتحاد الأوروبي، أي اللوائح والتوجيهات.

3. ما هو الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية ؟ إن استقرار المنطقة، من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، هو في صميم السياسة الجديدة.

4. ما مقدار الأموال والأغراض التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي بموجب سياسة الجوار الأوروبية المنقحة ؟ سيتمكن الاتحاد الأوروبي من استخدام 79.5€ مليار في الأسعار الحالية لتعزيز الانتعاش العالمي على مدى السنوات السبع المقبلة. وسيستخدم هذا الظرف في الشراكات الدولية بشأن التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والديمقراطية، والحكم، وحقوق الإنسان، والسلام.

5. ما هي العلاقة بين اتفاقيات الشراكة وتلقي الأموال بموجب سياسة الجوار الأوروبي ؟ وتشكل اتفاقات الارتباط أساس سياسة الجوار الأوروبي في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص وتيسر تلقي أموال الاتحاد الأوروبي.

السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي: الاتفاقات التجارية

التجارة خارج الاتحاد الأوروبي هي مسؤولية حصرية للاتحاد الأوروبي، وليس الحكومات الوطنية للبلدان الأعضاء. وهذا يعني أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تسن قوانين بشأن المسائل التجارية وتتفاوض وتبرم اتفاقيات تجارية دولية. وتشمل مسؤوليات الاتحاد الأوروبي ما يلي: 1) التجارة في السلع والخدمات ؛ (2) الجوانب التجارية للملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع ؛ 3) المشتريات العامة، و 4) الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحدد المادة 207 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي القواعد المتعلقة بالسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي.

الاتفاقات المبرمة: مع 78 دولة، من بينها الأردن، سارية المفعول منذ عام 2002، ومع لبنان، سارية المفعول منذ عام 2006 (اتفاقات انتساب). [تركيا، الاتحاد الجمركي، الساري منذ عام 1995، إسرائيل، اتفاق انتساب، ساري المفعول منذ عام 2000، السلطة الفلسطينية، اتفاق انتساب مؤقت، ساري المفعول منذ عام 1997]

الاتفاقيات الأخيرة: 1) كندا، اتفاقية الاقتصاد والتجارة الشاملة ((CETAالمطبقة مؤقتًا منذ عام 2017، 2) اليابان، الاتفاقية العالمية، السارية منذ عام 2019 3) سنغافورة، اتفاقية التجارة الحرة، السارية منذ عام 2019، 4) فيتنام، اتفاقية التجارة الحرة، سارية المفعول منذ عام 2020، 5) نيوزيلندا، 2023.

الاتفاقات المعتمدة مع 26 دولة (مثل اتفاق الشراكة الاقتصادية مع أوغندا، الذي اعتمد ولكنه لم يوقع أو يصدق عليه).

الاتفاقات قيد التفاوض من أجل تحديثها: مع 5 بلدان (مثل الصين، اتفاق الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين، بدأت المفاوضات في عام 2013).

(أ) اتفاقيات الجمعيات مع الأردن ولبنان: الأحكام الرئيسية

أسباب إبرام الرابطة: (1) الروابط التاريخية والقيم المشتركة، (2) الرغبة في تعزيز تلك الروابط وإقامة علاقات دائمة على أساس المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة.

أساس الرابطة: يعلق الأعضاء أهمية على (1) مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مراعاة حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية والحرية الاقتصادية (2) وحرية التجارة، على النحو الذي يكفله الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 والاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى المرفقة بالاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية) ٣ (، وتهيئة مناخ يفضي إلى نمو العلاقات الاقتصادية فيما بينها، ولا سيما في قطاعي التجارة والاستثمار اللذين يعتبران أساسيين لنجاح برنامج التعمير الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتحديث التكنولوجي،

وتتمثل أهداف الاتفاق فيما يلي: (أ) توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين، بما يتيح إقامة علاقات وثيقة في جميع المجالات التي يعتبرونها ذات صلة بهذا الحوار ؛ (ب) تهيئة الظروف اللازمة للتحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورأس المال، ج (تشجيع التجارة وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتناغمة بين الطرفين، ولا سيما من خلال الحوار والتعاون، د (تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي والنقدي،) ه (تعزيز التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

الأحكام الرئيسية

حرية تداول البضائع. ليس في هذا الاتفاق ما يمنع حظر أو تقييد الواردات أو الصادرات أو السلع العابرة التي لها ما يبررها بسبب الأخلاق العامة أو السياسة العامة أو الأمن العام ؛ وحماية الملكية الفكرية الصناعية والتجارية ؛ القواعد المتعلقة بالذهب والفضة وحفظ الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاد. بيد أن هذا الحظر أو التقييد لا يشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو تقييدا مقنعا للتجارة بين الأطراف.

منافسة حرة. ويتعارض ما يلي مع حسن سير هذا الاتفاق، بقدر ما يمكن أن يؤثر على التجارة: (أ) جميع الاتفاقات المبرمة بين الشركات، التي يكون هدفها أو أثرها هو منع المنافسة أو تقييدها أو تشويهها، على النحو المحدد في تشريعاتها ؛ (ب) إساءة استعمال مؤسسة أو أكثر لمركز مهيمن.

المؤسسات والمؤسسات العامة التي مُنحت لها حقوق خاصة أو حصرية: يكفل مجلس الرابطة عدم سن أو الإبقاء على أي تدبير يشوه التجارة بين الأطراف. وينبغي ألا يعرقل هذا الحكم أداء هذه المؤسسات في القانون أو في الواقع أداء المهام المحددة المسندة إليها.

الملكية الفكرية. يكفل الطرفان حماية كافية وفعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقا لأعلى المعايير الدولية، بما في ذلك الوسائل الفعالة لإنفاذ تلك الحقوق.

الأحكام الرئيسية

عقود المشتريات العامة. ويهدف الطرفان إلى تحرير عقود الاشتراء العمومي بصورة متبادلة وتدريجية.

البيئة. تشجع الأطراف التعاون على منع تدهور البيئة، ومكافحة التلوث، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بغية ضمان التنمية المستدامة. ويتركز التعاون في جملة أمور على ما يلي: (1) نوعية المياه في البحر الأبيض المتوسط، ومكافحة التلوث البحري ومنعه ؛ (2) إدارة النفايات، ولا سيما النفايات السامة ؛ (3) التثقيف والتوعية في مجال البيئة ؛ 4) تأثير الزراعة على نوعية التربة ونوعية المياه ؛ (5) حفظ التربة وحفظها ؛ (6) الإدارة الرشيدة للموارد المائية ؛

الطاقة. وسيركز التعاون على ما يلي: (أ) تعزيز الطاقة المتجددة ؛ (ب) تعزيز توفير الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة ؛ ج (البحوث التطبيقية المتصلة بشبكات قواعد البيانات التي تربط بين الطرفين "المتعهدين الاقتصاديين والاجتماعيين ؛) (د) دعم تحديث وتطوير شبكات الطاقة وربط هذه الشبكات بالاتحاد الأوروبي.

الأحكام الرئيسية 4

التقريب بين التشريعات. يبذل الطرفان قصارى جهدهما للتقريب بين قوانينهما من أجل تيسير تنفيذ هذا الاتفاق.

التعاون في تعزيز المؤسسات وسيادة القانون. ويكرر الطرفان تأكيد أهمية سيادة القانون وحسن سير عمل المؤسسات على جميع المستويات في مجالات الإدارة بوجه عام، وإنفاذ القانون، وأجهزة العدالة بوجه خاص. ويكتسي وجود جهاز قضائي مستقل وفعال ومهنة قانونية مدربة تدريباً جيداً أهمية خاصة في هذا السياق.

الأحكام المؤسسية. ينشأ بموجب هذا مجلس رابطة يجتمع على المستوى الوزاري عندما تقتضي الظروف ذلك، بمبادرة من رئيسه ووفقا للشروط المنصوص عليها في نظامه الداخلي. يدرس مجلس الرابطة أي قضايا رئيسية تنشأ في إطار هذا الاتفاق وأي قضايا أخرى ثنائية أو دولية ذات اهتمام مشترك. ويضع مجلس الرابطة قراراته وتوصياته بالاتفاق بين الطرفين. رهنا بسلطات مجلس الرابطة، تنشأ بموجب هذا لجنة جمعية تكون مسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

ب) سياسة الاستثمار في الاتحاد الأوروبي

- تتماشى أولويات التعاون من خلال المساعدة المالية على النحو المقترح في البرنامج الإرشادي متعدد السنوات (MIP)مع (1) اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2021/947، 2) الأولويات السياسية الإقليمية الأوسع لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الشركاء في الجوار الجنوبي، و 3) اتفاقيات الشراكة. [انظر أيضا القاعدة 2021/1530 التي فوضتها اللجنة، المكملة للائحة 2021/947].
- الإجراءات (المساهمة المالية): يجب أن تمتثل جميع الإجراءات المتخذة بموجب خطة التنفيذ المتعدد الأطراف لتشريعات الاتحاد الأوروبي. وسيسهم هذا البرنامج، في جملة أمور، في تعزيز الحكم الرشيد ودعم الإصلاحات، وتعزيز اقتصاد شامل للجميع وقادر على التكيف، وتعزيز الانتعاش الأخضر والمستدام. سيساهم MIPفي تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي للمناخ وطموح التنوع البيولوجي، وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى تعهدات لبنان والأردن الوطنية بشأن المناخ بموجب اتفاقية باريس. وعلى وجه التحديد، ستركز هذه الأولوية على أمن الطاقة والطاقة الخضراء، وتعزيز الاقتصاد الدائري وحفظ الموارد الطبيعية.

دعم قطاع الأغذية والزراعة

بناءً على الصفقة الخضراء الأوروبية، سيدعم الاتحاد الأوروبي الانتقال العالمي إلى أنظمة غذائية زراعية مستدامة. من خلال سياساتها الخارجية، بما في ذلك جميع شركائها في المحافل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. سيشجع الاتحاد الأوروبي إنتاج المنتجات الغذائية الزراعية التي تمتثل لمعايير السلامة والاستدامة العالية وسيدعم صغار المزارعين في تلبية هذه المعايير والوصول إلى الأسواق (صندوق InvestEU، وتصنيف الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي CAPلتسهيل دعم الاستثمار لتحسين المرونة وتسريع التحول الأخضر والرقمي للمزارع).

يمكن أن تخلق رقمنة قطاع الأغذية الزراعية أيضًا زخمًا جديدًا للتنمية الاقتصادية من خلال دعم الانتقال نحو قطاع زراعي وأعمال زراعية أكثر تنافسية وموجهة تجاريًا وموجهة نحو التصدير (التنشيط الرقمي لقطاع الأغذية الزراعية في المشرق - العراق والأردن ولبنان والبنك الدولي والجامعة الأمريكية في بيروت، 2021).

الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي

يقدم الاتحاد الأوروبي قروضًا للشركات من جميع الأنواع للاستثمار في البحث والابتكار. كما يوفر ضمانات لمساعدة المستفيدين على الحصول على قروض بسهولة أكبر أو بشروط أفضل من البنوك والمقرضين الآخرين. قد يشارك الاتحاد الأوروبي أيضًا ماليًا في مشروع من خلال امتلاك أجزاء منه. ويمكن أيضا الجمع بين الأدوات المالية والمنح.

يتم تنفيذ الأدوات المالية بالشراكة مع المؤسسات العامة والخاصة مثل البنوك أو أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية أو المستثمرين الملائكة. تحدد هذه المؤسسات المالية شروط التمويل الدقيقة - المبلغ والمدة وأسعار الفائدة والرسوم. يجب على مقدم الطلب الذي يتلقى الأموال من خلال الصكوك المالية للاتحاد الأوروبي السماح للمؤسسة المالية الوسيطة بإجراء العناية الواجبة، بما في ذلك عمليات الفحص والتفتيش الفورية. سيؤدي عدم الامتثال إلى تأخير التمويل أو رفضه.

يقدم بنك الاستثمار الأوروبي ((EIBقروضًا وضمانات واستثمارات في الأسهم وخدمات استشارية. يُطلق عليه أيضًا «ذراع الإقراض» للاتحاد الأوروبي، وهو يعمل عن كثب مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى لدعم سياسات الاتحاد الأوروبي في أكثر من 140 دولة حول العالم.

يعطي برنامج InvestEUدفعة إضافية للاستثمار والابتكار وخلق فرص العمل في أوروبا خلال الفترة 2021-27. ويهدف إلى إطلاق موجة جديدة - أكثر من 372€ مليار - في الاستثمارات باستخدام ضمان ميزانية الاتحاد الأوروبي

الأدوات المالية

بموجب - NextGenerationEUأداة التعافي المؤقتة البالغة 806.9€ مليار (بالأسعار الحالية) والجديد في ميزانية الاتحاد الأوروبي 2021-2027 - تتم إدارة الأموال مباشرة من قبل المفوضية الأوروبية، ولكن يتم تنفيذها من خلال الدول الأعضاء. لجمع الأموال اللازمة لـ NextGenerationEU، ستقترض المفوضية من أسواق رأس المال نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

سيتم إنفاق غالبية الأموال من NextGenerationEUمن خلال مرفق التعافي والمرونة (723.8€ - (RRFبليون دولار في شكل قروض ومنح (بالأسعار الجارية) ستكون متاحة للدول الأعضاء للتخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي لوباء فيروس كورونا وجعل الاقتصادات والمجتمعات الأوروبية أكثر استدامة ومرونة واستعدادا أفضل لمواجهة تحديات وفرص التحولات الخضراء والرقمية.

تصنيف الاتحاد الأوروبي. دخلت لائحة التصنيف (2020/852) حيز التنفيذ في 12 يوليو 2020. إنه يضع الأساس لتصنيف الاتحاد الأوروبي من خلال تحديد الشروط الشاملة 4 التي يجب أن يستوفيها النشاط الاقتصادي من أجل التأهل باعتباره مستدامًا بيئيًا. يتماشى التصنيف مع مسار صافي الصفر بحلول عام 2050 والأهداف البيئية الأوسع بخلاف المناخ. أطلقت المفوضية موقعًا شبكيًا تعليميًا وسهل الاستخدام، وهو ملاحة التصنيف في الاتحاد الأوروبي - [https://ec.europa.eu/sustainable-finance-taxonomy/] - يقدم سلسلة من الأدوات عبر الإنترنت لمساعدة المستخدمين على فهم أفضل لما هو التصنيف في الاتحاد الأوروبي وما هي الأنشطة/القطاعات ومعايير الفحص التقني التي يتم تغطيتها.

خامسا - القانون التجاري

مقدمة.

وبصفة عامة، يشمل قانون الشركات الأشكال المدمجة لتنظيم الأعمال، وبالتالي فهو يشمل أكثر من قانون الشركات. الشركات مخلوقات القانون الوطني. وهي لا توجد إلا بتباين التشريعات الوطنية التي تحدد إدماجها وسير عملها.

التأسيس يعني إنشاء شركة، أي شخصية اعتبارية منفصلة عن أعضائها. وقد تختلف الشروط باختلاف فئات الأشخاص الاعتباريين. في العديد من البلدان يتم التأسيس عن طريق سند التوثيق، على سبيل المثال في ألمانيا، ولكن التسجيل مطلوب قبل ظهور الشركة.

يمكن تصنيف الأومبانيس المسجلة بعدة طرق: على سبيل المثال، الشركات المحدودة وغير المحدودة، فيما يتعلق بمسؤولية أعضائها، أو الشركات الخاصة والعامة، فيما يتعلق بالمتطلبات، لا سيما فيما يتعلق برأس المال وهيكل الشركة.

وفقًا لذلك، كقاعدة عامة، يُسمح فقط للشركات العامة بالإدراج في البورصة. الشركة الخاصة أكثر ملاءمة للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الحجم التي لا يتعين عليها طلب التمويل في سوق رأس المال.

(أ) القانون التجاري الأوروبي

قانون الشركات الأوروبي هو جزء من قانون الاتحاد الأوروبي، الذي يتعلق بإنشاء وتشغيل وإعسار الشركات (أو الشركات) في الاتحاد الأوروبي.

وتكفل الفقرة الثانية من المادة 49 من الاتحاد، الحق في ممارسة الأنشطة ومواصلتها بصفتهم الشخصية وإنشاء وإدارة المشاريع، ولا سيما الشركات أو الشركات. الغرض من قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا المجال هو تمكين الشركات من الإنشاء في أي مكان في الاتحاد الأوروبي، والتمتع بحرية تنقل الأشخاص والخدمات ورأس المال، وتوفير الحماية للمساهمين والأطراف الأخرى ذات الاهتمام الخاص بالشركات، لجعل الشركات أكثر تنافسية، وتشجيع الشركات على التعاون عبر الحدود.

تغطي قواعد قانون الشركات في الاتحاد الأوروبي قضايا مثل متطلبات تكوين الشركات ورأس المال والإفصاح عنها وعمليات (الاندماجات والأقسام) للشركات. يضع الاتحاد الأوروبي الحد الأدنى من المعايير للشركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي ولديه أشكال الشركات الخاصة به. تواصل جميع الدول الأعضاء تشغيل قوانين شركات منفصلة، يتم تعديلها من وقت لآخر للامتثال لتوجيهات ولوائح الاتحاد الأوروبي.

أشكال الشركات في الاتحاد الأوروبي

- الشركة الأوروبية ((SEبعد فترة طويلة من المفاوضات - 30 عامًا)، اعتمد المجلس اللائحة ((ECرقم 2157/2001 بشأن النظام الأساسي لشركة أوروبية. وهذا يتيح إنشاء شركة داخل إقليم الاتحاد الأوروبي في شكل شركة عامة محدودة المسؤولية، تعرف بالاسم اللاتيني « .(SE) «Societas Europaeaوقد أتيحت عدة خيارات لمشاريع دولتين عضوين على الأقل ترغبان في ترسيخ أنفسيهما ككيانات خاصة: الاندماج أو تشكيل شركة فرعية أو التحويل إلى كيانات خاصة. يجب أن تتخذ SEشكل شركة برأس مال مشترك. ولضمان أن تكون هذه الشركات ذات حجم معقول، يتم تحديد حد أدنى من رأس المال، أي ما لا يقل عن 120 000 يورو. الجمعية التعاونية الأوروبية. [اللائحة (الجماعة الأوروبية) رقم 1435/2003] تضع نظاما قانونيا واحدا حقيقيا للجنة الخبراء الدائمة. ويتيح إنشاء تعاونية من جانب أشخاص منشأين بموجب قوانين دول أعضاء مختلفة. وبحد أدنى لرأس المال قدره 30 000 يورو، يمكن لهذه الشركات الجديدة أن تعمل في جميع أنحاء السوق الموحدة بشخصية قانونية واحدة. مجموعات المصالح الاقتصادية الأوروبية () .(EEIGsلائحة المجلس (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) رقم 2137/85 تمكن شركة في دولة عضو واحدة من التعاون في مشروع مشترك مع شركات أو أشخاص طبيعيين في دول أعضاء أخرى، مع تقاسم الأرباح بين الأعضاء.

الصفقة الخضراء الأوروبية والقواعد الجديدة

في 5 يناير 2023، دخل توجيه الإبلاغ عن استدامة الشركات ((الاتحاد الأوروبي) 2022/2464) حيز التنفيذ. يحدث التوجيه القواعد المتعلقة بالمعلومات الاجتماعية والبيئية التي تلتزم الشركات بالإبلاغ عنها. ستضمن القواعد الجديدة الوصول إلى المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر الاستثمار الناشئة عن تغير المناخ وقضايا الاستدامة الأخرى، مما يخلق ثقافة الشفافية حول تأثير الشركات على الناس والبيئة.

وسيتم تخفيض تكاليف الإبلاغ بالنسبة للشركات في الأجلين المتوسط والطويل عن طريق مواءمة المعلومات التي يتعين تقديمها [على سبيل المثال، وصف موجز لنموذج واستراتيجية عمل المشروع، بما في ذلك: '1' مرونة نموذج واستراتيجية عمل المشروع فيما يتعلق بالمخاطر المتصلة بمسائل الاستدامة]

صفقة خضراء أوروبية وقواعد جديدة

كما ينبغي مطالبة مشاريع البلدان الثالثة التي لها نشاط هام في إقليم الاتحاد بتقديم معلومات عن الاستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بآثارها على المسائل الاجتماعية والبيئية، من أجل ضمان مساءلة مشاريع البلدان الثالثة عن آثارها على الناس والبيئة، وضمان تكافؤ الفرص أمام الشركات العاملة في السوق الداخلية. لذلك، فإن مشاريع البلدان الثالثة التي تولد مبيعات صافية تزيد عن 150 مليون يورو في الاتحاد والتي لها مشروع فرعي أو فرع في إقليم الاتحاد يجب أن تخضع لمتطلبات الاتحاد للإبلاغ عن الاستدامة.

في 25 أبريل 2023، اعتمدت لجنة الشؤون القانونية موقفها من اقتراح لتوجيه العناية الواجبة لاستدامة الشركات. وسيلزم التشريع المقترح الشركات بتحديد الآثار السلبية لأنشطتها، بما في ذلك أنشطة شركائها التجاريين، على حقوق الإنسان والبيئة، ومنع هذه الآثار أو التخفيف من حدتها عند الاقتضاء. ويشمل ذلك عمل الأطفال، والرق، والاستغلال في العمل، والتلوث، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي.

يدرس البرلمان الأوروبي اقتراح المفوضية المؤرخ 29 مارس 2023 لزيادة توسيع وتحديث استخدام الأدوات والعمليات الرقمية في قانون الشركات.

(ب) القانون التجاري الدولي

القانون التجاري الدولي هو مجموعة من القواعد والاتفاقيات والمعاهدات والتشريعات المحلية والأعراف أو الأعراف التجارية التي تحكم المعاملات التجارية أو التجارية الدولية. تكون الصفقة مؤهلة لتكون دولية إذا كانت هناك عناصر من أكثر من بلد واحد.

ويشير القانون التجاري الدولي إلى ذلك الجزء من القانون التجاري الدولي غير المكتوب، بما في ذلك القانون التجاري العرفي ؛ وقواعد الإثبات والإجراءات العرفية ؛ والمبادئ العامة للقانون التجاري.

إنكوترمز. نُشرت لأول مرة في عام 1936. منذ ذلك الحين، تمت مراجعتها كل 10 سنوات. ويفيد الإنكوترمز عقد البيع بتحديد الالتزامات والتكاليف والمخاطر ذات الصلة التي ينطوي عليها تسليم البضائع من البائع إلى المشتري. وغرفة التجارة الدولية مسؤولة عن تنقيح المصطلحات دوريا لتعكس الممارسات المتغيرة في التجارة الدولية. وتصنف المصطلحات في فئات مختلفة: 1) المجانية (FOB, FAS, FCA)؛ (2التكلفة (CPT، CIP، CFR، CIF)؛ (3التسليم (DAP، DAT، DDP). هناك أيضًا قواعد لأي وسائط نقل: ExWو FCAو CPTو CIPو DATو DAPو DDPوقواعد النقل البحري والداخلي: FASو FOBو CFRو CIF.

ولن تدرج أي شركة إنكوتيرم معينة، في معظم الولايات القضائية، في عقد دون الإشارة إليه صراحة أو ضمنا. تم توحيدها ونشرها، وهي متاحة للدمج في عقود البيع الدولية وفقًا لتقدير الأطراف.

الأسئلة والأجوبة [5]

1. كيف يؤثر القانون التجاري على الأعمال التجارية الجديدة في قطاع الأغذية الزراعية ؟

وتبعا لرأس المال وطريقة التمويل وطريقة الإدارة وتنمية التجارة الدولية، تقدم أنواع مختلفة من المنظمات التجارية.

2. إذا أرادت الشركة الجديدة التصدير إلى الاتحاد الأوروبي، فما هي الطرق التي يمكنها القيام بذلك ؟

يسمح قانون الاتحاد الأوروبي للشركات الجديدة بإنشائها طالما تم دمجها في دولة من دول الاتحاد الأوروبي، أو إنشاء فرع تابع أو فرع في دولة عضو، وفقًا للقانون الوطني المعمول به.

3. هل هناك شركات تجارية أنشأها قانون الاتحاد الأوروبي ؟

الشركة الأوروبية والجمعية التعاونية الأوروبية وتجمعات المصالح الاقتصادية الأوروبية

4. هل هناك اختلافات كبيرة بين القوانين الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بممارسة الأعمال التجارية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي ؟

أصدر الاتحاد الأوروبي عدة قوانين لمواءمة القوانين الوطنية في قطاع الشركات. ومع ذلك، حتى اليوم لا تزال هناك خلافات بين الدول الأعضاء الـ 27.

5. ما هو المنطبق في قانون الشركات الدولي ؟

القانون التجاري الدولي هو مجموعة من القواعد والاتفاقيات والمعاهدات والتشريعات المحلية والأعراف أو الأعراف التجارية التي تحكم المعاملات التجارية أو التجارية الدولية. تكون الصفقة مؤهلة لتكون دولية إذا كانت هناك عناصر من أكثر من بلد واحد. ويشير القانون التجاري الدولي إلى ذلك الجزء من القانون التجاري الدولي غير المكتوب، بما في ذلك القانون التجاري العرفي ؛ وقواعد الإثبات والإجراءات العرفية ؛ والمبادئ العامة للقانون التجاري.

المراجع

1. International Economic Law, Text, Cases and Materials, L. Choukroune, J.J. Nedumpara, CUP, 2021.

2. Intellectual Property Law, L. Bently, B. Sherman, D. Gangjee, and Ph. Johnson, OUP, 2022.

3. EU Law: Text, Cases, and Materials (7th edn) , P. Craig and G. de Búrca, OUP, 2020

4. European Comparative Company Law, M. Andenas, F. Wooldridge, CUP, 2020

5. World Trade Law, Text, Materials and Commentary, S. Lester, B. Mercurio, A. Davis, OUP, 2020.

6. EU Law, I. Solanke , OUP, 2022.

7. The Greening of European Business under EU Law: Taking Article 11 TFEU Seriously, B. Sjåfjell, A. Wiesbrock, Routledge, 2017.

8. The Politics of the European Neighbourhood Policy, A. K. Cianciara, 2023, Routledge, 2023.

This course has been presented thanks to the financial support of the European Union under the ENI CBC Mediterranean Sea Basin Programme. The contents of the course are the sole responsibility of the Mediterranean Agronomic Institute of Chania (MAICh) and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union or the Programme management structures.

تم تقديم هذه الدورة التدريبية بفضل الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ENI CBC لحوض البحر الأبيض المتوسط. محتويات الدورة هي مسؤولية المعهد الزراعي المتوسطي بخانيا (MAICh) ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها على أنها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي أو هياكل إدارة البرنامج.

ENI CBCMED
Cooperating across borders in the Mediterranean

Project funded by the EUROPEAN UNION

REGIONE AUTÒNOMA DE SARDIGNA
REGIONE AUTONOMA DELLA SARDEGNA

ATHENA Research & Innovation Information Technologies
Sustainable Development Unit

LIVINGAGRO

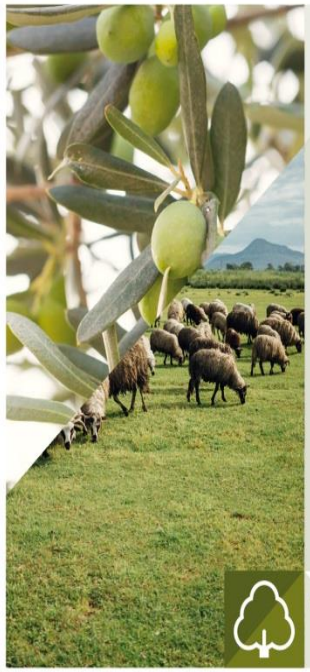

Thank you for your attention!

Asteris Pliakos,
Professor of EU Law, Athens University of Economic and Business
pliakos@aueb.gr

Forestas
Agenzia forestale regionale pro s'isviluppu de su territòriu e de s'ambiente de sa Sardigna
Agenzia forestale regionale per lo sviluppo del territorio e dell'ambiente della Sardegna
SardegnaForeste

Consiglio Nazionale delle Ricerche

NARC

LARI

CIHEAM
MAI CHANIA

ATM CONSULTING sas